الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/273
21 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٥ من القائمة الأولية*

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أنقل طيه البيان الذي أدلى به في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الدكتور فريناندو فيرا سانتا غاديا، وزير العدل ورئيس وفد جمهورية بيرو إلى المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٥ من القائمة الأولية.

(توقيع) فيرناندو غيلين
السفير
الممثل الدائم لبيرو
لدى الأمم المتحدة

* A/48/50.

010893 300793 300793 93-40956

مرفق

البيان الذي أدلى به في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الدكتور فيرناندو فيغا سانتا غاديا وزير العدل ورئيس وفد بيرو إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا

يسرني أن أنقل تحيات حكومة بيرو وشعبها إلى النمسا، البلد الذي يستضيف هذا الحدث بما عرف عنه من كرم ضيافة وحفاوة، وإلى جميع الدول التي تحضر هذا المؤتمر المنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وتعكس مشاركة هذا العدد من الممثلين اللامعين في المداولات الأهمية التي يعلقها العالم على مسألة البحث عن السلم والعدل والتنمية واحترام كرامة الإنسان.

ولقد استعرض المؤتمر العالمي الأول لحقوق الإنسان الذي عقد في ١٩٦٨ احتفالا بالذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أوجه التقدم المحرز حتى ذلك الحين. وفي تلك المناسبة انضمت مجموعة كبيرة من الدول الجديدة إلى ركب أمم العالم الحرة، وتوسعت بثرواتها الثقافية الهائلة وعي المجتمع الدولي للقضايا الإنسانية.

وبعد مضي ٢٥ على إعلان طهران، أصبح التاريخ العالمي الذي اكتسب في السنوات الأخيرة زخما مذهلا يتطلب تقييما جديدا لكي يتسنى بذلك للشعوب المحبة للسلم أن تبذل سويا جهودا تكفل للإنسانية بقاءها بفضل كفاح مشترك يقضي على العنف والفقر المدقع.

ونحن نجتمع في هذه المناسبة لنقيم ما حققناه بالتحديد حتى الآن في سبيل تخطي العقبات التي تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان وإنعاش التعاون الدولي بغية تعزيز الصلة التي لا تنفصم بين حقوق الإنسان والتنمية.

إن نصف أمم العالم فقط هي التي وقعت وصدقت على العهدين اللذين تترتب عليهما مسؤولية احترام المبادئ التي يكرسها الإعلان العالمي ولذا فإن المهمة العاجلة المتمثلة في إضفاء طابع عالمي على عمل آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة ما زالت غير منجزة.

ولا بد من التفكير مليا في الحاجة المتزايدة الإلحاح لإيجاد حل لمشاكل العنف الناجم عن النزاعات المسلحة والإرهاب والإتجار بالمخدرات وعدم التسامح العنصري والجماعات النازية الجديدة وحركات كره الأجانب التي يبدو أنها من السمات العالمية لبداية نظام عالمي جديد.

وفي هذا السياق، تؤكد بيرو مجددا أن نقطة الانطلاق الأفضل تتمثل في البدء باستعراض دقيق لنتائج الاجتماعات الإقليمية واعتبار هذه النتائج ورقات عمل ذات أولية.

وقد أكدت حكومة بيرو مرارا وعلى نحو واضح - في مختلف المحافل الدولية - على لسان رئيس جمهوريتها ووزير خارجيتنا، أن إحلال السلم في كنف الاحترام المطلق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر يحظى بالأولوية لدى حكومتها.

وهذا الاتجاه الرئيسي للسياسة الوطنية يتفق اتفاقا تاما مع أحكام الدستور السياسي لبيرو والالتزامات التي قبلتها دولة بيرو عن طريق توقيعها وتصديقها على أهم الصكوك الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

ويود وفد بيرو أن يؤكد أن تجريد هذه المسألة من كل طابع سياسي يحفظ ويزيد قدرة المجتمع الدولي على الإقناع والتعاون والتحاور بغية كفالة حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى أن الالتزام الصارم بإجراءات الرصد والإنفاذ هو أفضل ضمان لشرعية جهودنا.

وكجزء من هذه الإجراءات، فإن الاتسام بالموضوعية واتباع منهج يتسم بالمسؤولية في تحديد الشكاوى وسحب الحالات التي سويت بالفعل، بما يقلص قائمة الانتهاكات المدعى أن الحكومات السابقة قد ارتكبتها، يشكل في رأينا، الحد الأدنى من النزاهة، وليس بيانا بموقف. كما أن الأخطاء التحليلية التي يقع فيها الاخصائيون التقنيون، وهم بعيدون كل البعد عن الواقع المرير الذي تعاني منه شعوبنا هي مصدر آخر من مصادر التعليقات أو التحذيرات أو حتى الإدانات الموجهة لحكومتنا. ونحن نقبل النقد ولدينا القدرة على التصحيح كلما بين لنا أشخاص حسنو الاطلاع موجودون في مكان الأحداث أن انتهاكات لحقوق الإنسان وقعت أو أن تشريعاتها المناهضة للإرهاب فيها عيوب من حيث ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.

ونحن بصدد وضع مفهوم متكامل لحقوق الإنسان مقبول عالميا وقد قطعنا مرحلة متقدمة في هذا الاتجاه. وتعتمد استحالة الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على تجنب اعطاء الأولوية إلى فئة من هذه الحقوق على حساب فئة أخرى. وتظل خبرة الحكومات في جهودها لكفالة التمتع بهذه الحقوق، مرهونة بالقدرات الإنمائية لكل بلد ومدى استعداد هذه الحكومات لجعل كرامة الإنسان غايتها النهائية. ولا تزال هناك صعوبات تعيق تطور الوعي للقضايا الإنسانية. ولئن أصبح الحق في التنمية حقا مسلما به عالميا فإنه ما زال يتعين علينا العمل جاهدين لترجمة صكوكه إلى حقيقة لضمان تنفيذها.

وترى بيرو أن من الأمور الجوهرية أن ينظر في هذا التجمع في الحاجة إلى تكييف المبدأ الحالي لحقوق الإنسان الذي تتبعه الأمم المتحدة بحيث يعكس التغيرات الحاصلة في السنوات الـ ٢٥ الماضية.

ولا بد من أن يضاف إلى النهج الدولي لمعالجة حقوق الإنسان بعد جديد يضع الخطورة الحقيقية للعنف الناجم عن الإرهاب والإتجار بالمخدرات وضرورة اتخاذ تدابير إدانة دولية بغية قمع هذه الأعمال والمعاقبة عليها.

ورغم أن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كانت سباقة في إدراج هذا البعد ورغم أنها اعتمدت دون تصويت في دورتها لشهر شباط/فبراير ١٩٩٣ المبادرة التي قدمتها بيرو في جنيف عام ١٩٩٢، فإننا نحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بمجهود فوري تكون فعاليته على قدر أهمية طابعه الوقائي وألا تقتصر على التفرج دون حول أو قوة على المآسي التي يتسبب فيها الإرهاب.

إن التقارير الواردة في الصحافة العالمية تبين أن عدد الدول التي تتعرض في نفس الوقت لأعمال العنف الناجمة عن الإرهاب والاتجار بالمخدرات يتزايد بصورة خطيرة، وكيف أن هذه الدول تنفذ سياسة كاملة تختلف درجات نجاحها لمكافحة هذين الوبائين على أساس ما يقوم فيها من وقائع، بغية تأمين بقائها وحماية الضحايا المحتملين الأبرياء تماما.

إن بيرو تكافح الإرهاب وحليفه الطبيعي الاتجار بالمخدرات. وقد أدى فقدان الشعب في بيرو ٠٠٠ ٢٥ شخص إلى إغراقه في الحزن. لذا فإننا نندد بالطابع اللاإنساني لأعمال العنف الإرهابية ونشاطر الآخرين أحزانهم بسبب الهجمات بالقنابل على الكنيس اليهودي في بيونس ايرس ومركز التجارة العالمية في نيويورك ومركز لندن المالي وكذلك الهجوم الأخير في فلورنسا الذي خلف خسائر في الأرواح ودمارا وقضى نهائيا على جزء من التراث الثقافي للبشرية. ولقد خبر بلدنا في الصميم ضراوة مثل هذه الهجمات بالسيارات المفخخة التي خلفت عشرات القتلى ومئات الجرحى وخسائر مادية بالغة. وينطلق تضامننا من هذا الحزن المشترك ومعرفتنا العميقة لمشكلة الإرهاب الذي يعصف ببلدنا منذ أكثر من عشر سنوات.

إن الاحتفال هذه السنة بالذكرى الخامسة والأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتوافق مع ظهور النتائج الأولية لخطة حكومة بيرو الأساسية لاستئصال شأفة الإرهاب وجعل بيرو بلدا آمنا تنعم به الأجيال القادمة. وحتى ٥ نيسان/أبريل من العام الماضي لم يكن العالم يدرك جيدا الخطر الرهيب المحدق بشعب بيرو ولا حقيقة أن أعمال العنف الإرهابية المتصاعدة وما يعقب ذلك من فساد أمر ينسف الدولة على نحو لا قيام لها من بعده.

لقد استأثرت الهجمات بالمتفجرات التي دمرت المراكز التجارية والعمارات التي تقتطنها أسر عديدة والسيارات المفخخة وقتل الأطفال الأبرياء المستخدمين لنقل القنابل بالعناوين الرئيسية لجميع الصحف المحلية التي نشرت صفحات كاملة عنها: لقد خبرت بيرو يوميا مشاهد جهنمية مشابهة للكارثة في فلورنسا بل وأفظع منها. لقد أصابت هذه الأعمال من البلد مقتلا وكان بقاء الشعب الذي فقد كل أمل في عهد الحكومات العاجزة السابقة التي لم تقدر على اتخاذ أي إجراء، على كف عفريت.

لقد واجهت حكومة الرئيس فيخيموري التزاما لا محيد عنه بتأمين استمرارية الدولة. فلو أنه لم يتخذ إجراء لما كان ما يمنع حركة إرهابية تمارس الإبادة الجماعية على غرار حركة بول بوت من إبادة مليون من سكان البيرو، وهو هدف أعلن عنه المتحدث السري باسمها، بل وورد في مقالات أعيد طبعها في أهم المنشورات المحترفة في هذه القارة.

فلو ترددت الحكومة بضعة أيام في اتخاذ قرارها التاريخي بأخذ زمام المبادرة في كفاحها لإنقاذ بيرو، بأن تخلت عن هيكل فات أوانه وغدا عتيقا وعديم الفعالية مثلما أصبح مسلما به الآن، لأصبحت بيرو دولة استبدادية شيوعية تمارس الإبادة الجماعية وتسير في الاتجاه المضاد للتاريخ وتنشر أعمال عنفها المروض في كامل أمريكا اللاتينية.

ولقد جرى على نطاق واسع في أوروبا نشر وتداول ما يفترض أنه "يتحلى به قادة الإرهاب من مبادئ أخلاقية وروحية مشوهة" فشهد العالم ما يخفي الإرهاب وراء قناع نظرياتها التحررية من استهتار بحقوق الإنسان واستخفاف كامل بأعمال لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك تنص نظرية القانون الدولي على أن للدولة حقا مشروعا في الدفاع عن بقائها كما أن الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية تجيز اتخاذ تدابير استثنائية في مثل هذه الحالات القصوى.

وكانت بيرو، لسوء الحظ، شأنها في ذلك شأن البلدان الديمقراطية الأخرى في العالم، عرضة للفساد الهيكلي. ولقد أجرت الحكومة في هذا الصدد تعديلات عميقة على جهازها القضائي ترمي أساسا إلى إنهاء الفساد والجمود الذي أدى إلى إخلاء سبيل المئات من المجرمين الإرهابيين الذين اعتقلوا في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، والسماح لهم بذلك بمواصلة أنشطتهم الشيطانية الإجرامية المنطوية على الاعتداءات والاغتيالات الانتقائية. ولم تنظر المحاكم سوى في حوالي ١٠ قضايا بالمقارنة مع مئات المعتقلين الذين لا يزالون بانتظار أن يحاكموا وأن يطلق سبيلهم "لانعدام الأدلة".

وفي الوقت نفسه، أهمل النظام الجنائي القديم وضع هذا النوع من الجرائم في الاعتبار. ولقد تم الآن تدارك هذا الإهمال وأصبحت تشريعات بيرو المناهضة للإرهاب تتضمن جميع الطرائق والأدوات المناسبة لحالة الطوارئ التي نعيشها مما مكن من تحقيق التنسيق الفعال لعمل أجهزة الشرطة والأجهزة العسكرية المسؤولة. ولقد أثمرت سياسة مناهضة الإرهاب الجديدة هذه نتائج واضحة: ففي عملية أذيعت تفاصيلها في جميع أنحاء العالم، ألقي القبض دون سفك دماء على الرأس المدبر لحركة الدرب المضيء الإرهابية وأهم أعضاء قيادة هذه العصابة التي تمارس الإبادة الجماعية.

إن أبيميل غوزمان - هذا الارهابي المستخف علانية بقيمة حياة الانسان وكرامته، الذي يتحمل مسؤولية عمليات إبادة الأجناس في بيرو التي راح ضحيتها ٢٥ الف نسمة وأسفرت عن خسائر مادية تبلغ

قيمتها ٢٢ بليون دولار، أي ما يساوي ديون بيرو الخارجية بكاملها - يعالج الآن معالجة انسانية في سجن اتخذت فيه أقصى الاحتياطات الأمنية، على نحو ما أكده مؤخرا الممثلون الرسميون للجنة الصليب الأحمر الدولية. بيد أنه لن ينال حريته مرة أخرى على الاطلاق، إذ حكم عليه بالسجن مدى الحياة.

وقد ألقي القبض منذ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ على ما يربو على ٤٠٠ ٢ ارهابي ينتمون إلى جماعة "الدرب المضيء" وحركة توباك أمارو الثورية. وتسعون في المائة من رؤوس هاتين المجموعتين هم في السجن، وحكم على ١١٠ منهم أيضا بالسجن مدى الحياة نظرا لفداحة جرائمهم.

أما القسوة الظاهرة في التشريع المناهض للارهاب الصادر مؤخرا، فيتصل مباشرة بحالة الطوارئ التي أقحمت الحركات الارهابية بيرو فيها. ومن السهولة مقارنة النتائج التي حققتها الحكومة الحالية بأعمال الحكومات السابقة. إن بيرو تمر بعملية تهدئة، وسوف تتغير قسوة القانون عندما تهدأ مشكلة الارهاب. ويوضح قانون التوبة بجلاء كيف تعامل بيرو الارهابيين المنشقين الذين يودون العودة إلى صفوف المجتمع. كما أن مؤسسات بيرو العقابية الجديدة أو التي أعيد تشكيلها تحترم حقوق الانسان للارهابيين المسجونين.

وقد ذكر رئيس جمهورية بيرو أنه سيخلص البلد من الارهاب بحلول عام ١٩٩٥. ورسالة الأمل هذه - التي لم يوجهها أحد من قبل إلى شعب بيرو، تمثل هدفا حكوميا سيتوافق تحقيقه مع الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة التي ستمثل بالنسبة لها معلما أساسيا وجديدا على طريق السلم.

وقد أدت انتخابات المجلس التأسيسي الديمقراطي التي عملت على رصدها منظمة الدول الأمريكية، إلى إعادة توازن القوى في بيرو. وبإعادة الشرعية الكاملة إلى الدستور السياسي، أصبح بامكان البرلمان الآن اعتماد القوانين علاوة على اجراء تحقيقات، كما تشهد بذلك تحقيقاته الراهنة في قضية الطلبة في جامعة كانتوتا.

وقد أدان المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية عنف الارهاب في بيرو ووصف عمليات الابادة الانتقائية وعمليات القتل التي تعد بالآلاف بأنها عمليات إبادة أجناس يقوم بها مجرمون منحرفون. وحري بهذه الادانة من جانب هيئة اقليمية مختصة أن تحظى بتأييد منظومة الأمم المتحدة عملا بأحكام اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨.

وقد بقي العديد من سكان بيرو في منطقة الانديز بشجاعة في قراهم رغم الارهاب ونظموا صفوفهم للدفاع عن أنفسهم في دوريات ريفية، كانت حليفا أساسيا للقوات المسلحة؛ غير أن ٠٠٠ ٦٠٠ من أبناء بيرو فروا من منازلهم، وأصبحوا مشردين داخليا بسبب عنف الارهاب، وهم يعيشون في فقر مدقع في أحياء ليما الفقيرة. على أن هناك مؤشرات - تشكل علامة ايجابية - بأنهم يودون العودة إلى قراهم المهجورة. وسوف يتطلب هذا جهدا اقتصاديا هائلا وهو ما بدأته الحكومة بالفعل.

وهناك حاجة فورية إلى تقديم مساعدات انسانية للأشخاص المشردين بالداخل. وقد وجهت بيرو نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة والى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مؤكدة على أن هناك حاجة فورية إلى اتخاذ تدابير تعاونية لدعم الجهود الوطنية فيما يسعى النظام إلى تحديد المعايير السياسية والقانونية لمعالجة مسألة الأشخاص المشردين داخليا.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومتي للاستجابة الفورية لندائها، وبما فتح الطريق للتعاون المشترك بين الوكالات لوضع تشخيص للمشكلة الذي قامت به الحكومة مع البدء في مشروع لتقديم مساعدات انسانية.

كذلك ظهرت بوادر تضامنية مهمة أخرى. فقد ألمعت حكومات البلدان التي يعنيها الأمر إلى أبعد حد إلى أنها ستكون أكثر تحوطا في منح حق اللجوء إلى الارهابيين، للحيلولة دون أن تصبح أراضيها مباءة لابادة الأجناس التي ليس لمرتكبيها المطالبة بحق اللجوء أو للقيام بعمليات عامة لجمع الأموال لتمويل جرائمهم من الخارج.

أود كذلك أن أركز بايجاز على أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز حقوق الانسان:

١ - في إطار سياسة حكومة بيرو للتعاون مع المنظمات الدولية المسؤولة عن رصد حقوق الانسان، تدعو الحكومة هذه المنظمات إلى زيارة البلد لمعاينة ما يلي بحرية وبصورة مباشرة:

ما يقوم به الارهاب من دور أساسي في التسبب في العنف وانتهاكات حقوق الانسان في بيرو، التدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز حقوق الانسان.

وفي هذا الصدد، دعيت لجنة خاصة تابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان لزيارة البلد ودراسة حالة حقوق الانسان هناك مباشرة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو. وقد وزعت النشرة الصحفية التي أصدرتها كمقدمة لتقريرها الرسمي على جميع الوفود في المؤتمر العالمي لتزويدهم بتحليل موضوعي ومستقل للحالة في بيرو عقب اعتماد سياسة الحكومة الجديدة. وتعترف اللجنة بما أحرز من تقدم كبير في السياسات المتعلقة بالسجون وبالتوصيات التي أعيناها في تطبيق التدابير التصحيحية الملائمة.

علاوة على ذلك، قام المقرر الخاص المعني بعمليات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي بزيارة بيرو في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه.

٢ - إن السجل الوطني للسجناء، وهو مشروع تموله وكالة التنمية الدولية ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة ويهدف إلى كفالة سيادة حكم القانون أثناء هذه المرحلة التاريخية والاستثنائية من الكفاح ضد الارهاب، يجتاز المرحلة الأولى من تنفيذه في الوقت الحاضر. ويأمل مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية في أن يصبح السجل مفتوحا في تموز/يوليه ١٩٩٣، للرجوع إليه من قبل الهيئات والمنظمات غير الحكومية التي ترصد حقوق الانسان.

٣ - ووقعت حكومة بيرو اتفاقا اجرائيا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتسنى ذلك من خلال ما أعطي من تعهد حصري فيما يتعلق بالأنشطة الانسانية للجنة الصليب الأحمر الدولية مما يثبت أنه مرض إلى حد بعيد. وللجنة الصليب الأحمر الدولية الحرية المطلقة لزيارة جميع السجون ومراكز الاحتجاز في البلد. ولأي منظمة معنية أو شخص معني حرية الاطلاع على تقاريرها فيما يتعلق بأي قضية محددة.

٤ - وبعد ثلاثين سنة من اهمال الهياكل الأساسية المادية للسجون، تأتي سياسة جديدة بتغييرات شاملة تفرض على السلطات توفير ظروف أفضل في السجون ومن ثم احترام الحقوق الأساسية للسجناء. وهدف هذه السياسة الجديدة في السجون، التي اعترفت بفعاليتها لجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية، هو الاستعاضة عن ١٠٨ سجون قديمة بـ ٥٠ سجنا حديثا بحلول عام ١٩٩٥. وقد افتتح بالفعل سجن جديد واحد، وهناك سجنان قيد التشييد وتجري إعادة بناء ثمانية سجون أخرى.

٥ - وقد لقيت اقامة حوار دائم مع هيئة التنسيق الوطنية لحقوق الانسان، وهي منظمة غير حكومية، ترحيبا على الصعيد الدولي باعتبار ذلك دليلا ملموسا على الانفتاح الديمقراطي مما سوف يتيح تحديد الآليات والاجراءات اللازمة للعمل المشترك تعزيزا لاحترام حقوق الانسان.

٦ - ويمثل التثقيف في مجال حقوق الانسان جزءا من برنامج وقائي رئيسي، لقد أدخلت مواضيع في المقررات الدراسية في المدارس وفي جميع المؤسسات الأكاديمية للقوات المسلحة والشرطة على الصعيد الوطني. كذلك أدرج هذا الموضوع في كتيبات التعليمات في الجيش.

٧ - إن الحكومة عازمة على كفالة الحد الأدنى من مستويات المعيشة، ومن الرعاية الصحية الأولية والتعليم وظروف العمل السليمة للأمة ككل.

٨ - والنتيجة الشاملة لهذه الجهود هي أن عدد الشكاوى المقدمة خلال السنة الحالية أظهر نمطا مشجعا ومضطردا من الانخفاض الحاد، مما يعكس الجهود الملموسة التي بذلتها الحكومة.

إن المقصد الحسن لأي بلد من البلدان لا يظهر باعلانات النوايا ولكن بالأعمال الملموسة. ومرة أخرى أدعو الهيئات الاشرافية المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى زيارة البلد ومعاينة حالة حقوق الانسان بصورة مباشرة.

إن حكومة بيرو تقبل التوصيات والمقترحات والنقد البناء، وهي على استعداد لتصحيح أي من جوانب سياساتها بما يمكن، في سياق الحالة الاستثنائية السائدة في البلد، معالجته على الفور عن طريق الحوار والتعاون مع الأمم المتحدة في إطار الاختصاص التقني المحدد لهيئات رصد حقوق الانسان التابعة للمنظومة. على أنها ليست مستعدة لأن ترى المسألة وقد لحقها التشويه من خلال معلومات مغرضة وسيئة القصد من مصادر المعارضة أو العناصر الهدامة. ولأكرر قولي بأن بيرو مفتوحة لهيئات الأمم المتحدة التي ترغب في زيارتها فيما يتصل بهذه المسألة.

وأود أن أشكر مركز حقوق الانسان لما قدمه من دعم في تنظيم هذه الفعالية، وأن أعرب عن امتناني لجهود اللجنة وهيئاتها الفرعية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام السابق السيد بيريز دي كويار، والأمين العام الحالي لما اضطلعا به من أعمال لكفالة نجاح اجتماع القمة هذا بشأن حقوق الانسان، ولما بذلاه من جهود للقضاء على الفقر ولالتزامهما الدائم بالدفاع عن حقوق الانسان.

- - - - -